

اليمن : على شفا الهاوية



الحرب في صعدة :
من تمرد محلي
إلى تحدٍّ وطني

سلسلة أوراق كارنيغي

كريستوفر بوتشيك

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

برنامج الشرق الأوسط
العدد 110 نيسان/أبريل 2010

الحرب في صعدة
من تمرّد محليّ
إلى تحدٍّ وطني

أوراق كارنيغي

كريستوفر بوتشيك

«موقف الحكومة المتصلّب
في صعدة أدّى إلى مفاقمة
التظلمات المحلية وعجّل في
اندلاع الأزمة الاقتصادية في
اليمن»

برنامج الشرق الأوسط

العدد 110 نيسان/أبريل 2010

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

© 2010 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 شارع ماساشوستس. NW
واشنطن. العاصمة 20036
هاتف: 7600-483-202
فاكس: 1840-483-202
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية. الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026. شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت. لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى . تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها . نرحب بتعليقات القراء . يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر الموقع الإلكتروني:

www.carnegie-mec.org

المؤلف

كريستوفر بوتشيك باحث مشارك في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط حيث تركّز أبحاثه على تحديات الأمن الإقليمي . قبل انضمامه إلى مؤسسة كارنيغي ، عمل باحثاً مرحلة ما بعد الدكتوراه في جامعة برنستون ، ومحاضراً في العلوم السياسية في كلية وودرو ويلسون . كما سبق له أن عمل محلاً إعلامياً في سفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن العاصمة ، وعمل لسنوات عدة في المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والأمن في لندن ، حيث لا يزال كزميل مشارك . بين العامين 2003 و2005 ، عمل محرراً أمنياً مع «مجموعة جاين للمعلومات» (Jane's Information Group) .

المؤلف ممتنٌ لداني قيسي لمساعدته في مجال الأبحاث .

المحتويات

7	ملخص
10	فهم صعدة والزيدية
11	شخّ المعلومات الموثوقة
11	جولات الصراع الست
11	ال الجولة الأولى: من حزيران/يونيو 2004 إلى أيلول/سبتمبر 2004
12	ال جولة الثانية: من آذار/مارس 2005 إلى أيار/مايو 2005
13	ال جولة الثالثة: من تشرين الثاني/نوفمبر 2005 حتى أوائل العام 2006
13	ال جولة الرابعة: من كانون الثاني/يناير 2007 حتى حزيران/يونيو 2007
14	ال جولة الخامسة: من آذار/مارس 2008 إلى تموز/يوليو 2008
15	ال جولة السادسة: من آب/أغسطس 2009 حتى شباط/فبراير 2010
15	عملية الأرض المحروقة
16	وقف إطلاق النار الحالي

- 17 صراع بالوكالة؟
- 18 التورط السعودي
- 19 تهديد خطير للاستقرار
- 21 ملاحظات



ملخص

يعتبر قادة اليمن حربهم المنقطعة ضد المتمردين الحوثيين صراعاً يمكنهم تحقيق الانتصار فيه، وبذلك، يردعون الانفصاليين الجنوبيين الذين يمثلون تهديداً مباشراً لقبضتهم على السلطة ووحدة أراضي البلاد. لكن بدلاً من ذلك، كشفت هذه الحرب في الشمال نقاط ضعف أكبر في النظام، وأضعفت الحكومة المركزية، وشجعت ظهور تهديدات أخرى للاستقرار اليمني والعالمي مثل تهديد تنظيم القاعدة.

اندلع الصراع في صعدة في ست جولات مختلفة وكان باهظ الثمن، حيث أثر بشكل غير متكافئ على المدنيين. فمنذ بدء القتال في العام 2004، تشرّد أكثر من 250 ألف شخص، فيما يبقى عدد الإصابات مجهولاً.

غير أن مقاتلة الحوثيين (وهم شيعة زيديون يريدون إحياء مذهبهم وكانوا يحتجّون، عند بدء الأزمة، على إضعاف نفوذ الزيديين وهويتهم) فشلت في تحسين الأمن والاستقرار. ويواجه اليمن أزمة مالية خطيرة للغاية، حيث عجلت محاربة الحوثيين من تفاقم وتآثر تلك الأزمة.

في سنوات القتال الست في صعدة، تطوّرت الحرب من تمرد محلي إلى تحدٍّ وطني. ومن المرجّح أن يفشل وقف إطلاق النار الذي بدأ في شباط/فبراير 2010، لأن الحكومة المركزية لم تُبدِ اهتماماً يذكر بمعالجة التطلّعات الأساسية للحوثيين، ونتيجة للتعنّت المتزايد داخل حركة التمرد. ومن دون جهد دولي جدّي في الوساطة، فإن المزيد من القتال أمر لا مفرّ منه، وهو مايشكل تهديداً خطيراً للاستقرار في اليمن.

منذ العام 2004 غرقت الحكومة اليمنية في مستنقع صراع أهلي متقطّع لا يمكن الانتصار فيه عسكرياً ضدّ الحوثيين، وهم مجموعة من الشيعة الزيديين الذين يريدون إحياء مذهبهم، في محافظة صعدة الشمالية. كان للحرب ثمن باهظ غير متكافئ على غير المقاتلين، حيث أسفرت عن أزمة إنسانية واسعة: فقد تم تشريد أكثر من 250 ألف شخص، وتدمير بنى تحتية مدنية كبيرة. ليس ثمة بيانات يُعتدّ بها عن الإصابات، لكن تقديرات عدد القتلى تتراوح من مئات إلى آلاف عدة. ثم إن الحرب لم تحسّن الأمن والاستقرار في اليمن، بل كشفت عن قدر أكبر من نقاط الضعف في النظام، وأضعفت الحكومة المركزية، وشجعت أطرافاً فاعلةً أخرى مثل تنظيم القاعدة. بيد أن أخطر تهديد يُواجه اليمن هو أزمته الاقتصادية التي أدّت تكاليف الصراع المالية إلى التعجيل بها. فقد تطوّرت

الأوضاع من سيء إلى أسوأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، عندما انخرط جيش المملكة العربية السعودية في الصراع، ما أدّى إلى تدويل ما كان مجرد نزاع داخلي. يواجه اليمن تحديات شاقّة ومتراصة: اقتصاد فاشل، ومعدلات بطالة ضخمة، ونمو سكاني منفلت من عقاله، واستنزاف للموارد، ومنسوب مياه جوفية ينخفض بسرعة، وتضائل قدرات الدولة، والعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية في معظم أنحاء البلاد، وفساد متشابك وقضايا حوكمة. والصراع الحوثي يفاقم هذه التحديات، مثلما تفاقمها حركة انفصالية متنامية في جنوب اليمن السابق، وتنظيم القاعدة الذي استعاد نشاطه. لكن الحرب في صعدة لها الأسبقية على التحديات الأمنية المتزامنة، مثل مواجهة القاعدة في شبه جزيرة العرب، وإيجاد حلّ للتطلعات الانفصالية في الجنوب.

أدّى دعم الحكومة الضمني للنشطاء السلفيين المتشدّدين في صعدة إلى إضعاف النفوذ الزيدي هناك. ويحتجّ المتمرّدون الحوثيون على هذا الإضعاف، كما على الإهمال التنموي التاريخي للمحافظة. وقد اتّهمت الحكومة الحوثيين بالسعي إلى إقامة ثيوقراطية (حكومة دينية) شيعية في صعدة، وإلى إحياء الإمامة الزيدية التي حكمت لأكثر من ألف عام إلى أن أطيح بها في الثورة الجمهورية في العام 1962. لكن في الواقع، نشأ الصراع بسبب مجموعة معقّدة من الهويات الطائفية المتنافسة ونقص التنمية الإقليمي، والشكاوى الاجتماعية والاقتصادية المتصوّرة، والتظلمات التاريخية.⁽¹⁾ وما يُفاقم من الصراع هو التوترات بين السكان الأصليين الشيعة الزيديين والأصوليين السلفيين السنّة الذين جرى نقلهم إلى المنطقة. كما أن التنافر القبلي يعقّد الأمور، لأن النظام جنّد مقاتلين من القبائل لمكافحة التمرد.

سعت الحكومة اليمنية إلى ربط التمرد بـ«الحرب الأوسع على الإرهاب»، وإلى حشد الدعم الدولي من خلال الزعم بأن قائمة أنصار الحوثيين تشمل ليبيا العلمانية، وتنظيم القاعدة الراديكالي السنّي المتطرّف، وحزب الله اللبناني، وإيران الشيعية. بيد أن الدولة لم تقدّم حتى الآن أدلّة على أن المتمرّدين الحوثيين يتلقّون مساعدات عسكرية خارجية، ولم تثبت تأكيدات الأخيرة بأن إيران تتدخل في الصراع.

تفاقمت خطورة الحرب في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، عندما انخرطت المملكة العربية السعودية في القتال علناً وشنّت عملية عسكرية كبيرة ردّاً على عمليات التوغّل الحوثي على حدودها الجنوبية، وهي العملية العسكرية السعودية الأولى من جانب واحد منذ عقود. وقد أعرب بعض المحللين عن القلق من أن تورط السعودية في الصراع الحوثي قد يدفع إيران إلى أن تحذو حذوها، ما يضيء بعداً دولياً خطيراً على الحرب. وزادت خطوات المملكة العربية السعودية الوضع تعقيداً، كما ستعقّد بشكل كبير جهود الوساطة الدولية مستقبلاً.

لكن حرب صعدة لا تُعتبر على المدى الطويل أكبر تهديد أمني فوري للبلاد، إذ أن هذا التوصيف من نصيب التحدي المتنامي للحركة الانفصالية الجنوبية التي تهدّد السلامة الإقليمية اليمنية والحكومة

اليمنية الحالية. فقد كانت الوحدة الوطنية الشغل الشاغل للنظام منذ توحيد اليمن في العام 1990 والحرب الأهلية في العام 1994 لمنع الانفصال. الكثير من موارد النفط والغاز في اليمن، فضلاً عن الميناء الطبيعي العميق في عدن، يقعان في الجنوب. لذلك يُنظر إلى احتمال انفصال نصف البلاد باعتباره تهديداً مباشراً لاقتصادها. وترى الحكومة أن موارد الطاقة والموانئ تشكل مصادر الدخل المحتملة في المستقبل، على الرغم من أن موارد النفط والغاز تنضب بسرعة. ومن شأن الانفصال أن يهدد الاقتصاد الوطني، لكن الأنكى من ذلك بالنسبة إلى القادة في صنعاء، أنه يمثل تحدياً مباشراً للنظام الحاكم. ولذلك تبنت الحكومة سياسة عدم التسامح إزاء الانفصال. وتمثل الحركة الجنوبية أكبر تهديد لاستقرار اليمن على المدى البعيد، لكن النظام مهتم أكثر بصعدة لسببين رئيسيين: الأول، أن قادة اليمن يرون أن بالإمكان تحقيق النصر في الحرب في صعدة، والثاني، أن الحكومة تستغل عملياتها العسكرية في الشمال لتبعث برسالة تحذير حازمة إلى الجنوبيين المحرضين على الانفصال.

والحال أن لا المتمردين ولا الحكومة يمكنهم توقع حل عسكري للصراع بعد ما يقرب من ست سنوات من القتال. فقد انبثق واقع راهن طاحن يتميز بأعمال عدائية منخفضة الوتيرة لكنها متطورة وتتصاعد بشكل دوري إلى جولات أكبر من القتال المتواصل وطويل الأمد. وهذه الجولات القتالية - التي بلغ عددها ستة - كانت وحشية وعشوائية على نحو استثنائي، عانى فيها السكان المدنيون المحليون كثيراً. فالجيش اليمني غير مدرب ومجهز لخوض عمليات قتالية كلاسيكية لمكافحة التمرد، وقد اعتمد بشكل متزايد على النيران غير المباشرة، والمدفعية، وسلاح الطيران. وأتهم الحوثيون باتباع أساليب عشوائية ووحشية زادت من عدد الضحايا في صفوف المدنيين، ودمرت البنية التحتية، وأسفرت عن نزوح أكثر من 250 ألف شخص داخلياً. ومما يضاعف اليأس في صعدة ما ذكر من عمليات الحصار الغذائي، كما كانت ثمة مزاعم بأن الحكومة قطعت مراراً وتكراراً الخطوط الهاتفية ووسائل الاتصال الأخرى هناك.

تنتشر في كثير من الأحيان في اليمن إشاعات عن صفقات أسلحة غامضة ومعاملات مالية أخرى غير واضحة، مثلما تنتشر ادعاءات بأن شخصيات في النظام استغلت النزاع وما يتصل به من مبيعات السلاح لتحقيق الثراء الشخصي. من الصعب التحقق من صحة مثل هذه الروايات، ومع ذلك فهي تسهم في البلبلة المحيطة بالحرب في صعدة. على سبيل المثال، ثمة حديث عن أن القتال في صعدة يزداد تعقيداً بسبب الصراعات لتحديد خليفة للرئيس علي عبدالله صالح الذي وصل إلى السلطة في العام 1977. وثمة تقارير تفيد بوقوع اشتباكات بين اللواء علي محسن، قائد المنطقة العسكرية الشمالية، وأحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس وقائد الحرس الجمهوري. ومرة أخرى، فإن تأكيد هذه الإشاعات يبقى في غاية الصعوبة، بيد أن تدقيقاً في الشخصيات الرئيسية في النظام التي تواصل الحرب في صعدة يساعد على تفسير السبب في تكرّر مثل هذه الروايات كثيراً.

فهم صعدة والزيدية

تقع محافظة صعدة اليمنية على طول الحدود الشمالية مع المملكة العربية السعودية. تاريخياً عانت صعدة التخلف التنموي، وكانت من بين آخر المناطق اليمنية التي دُمجت في الجمهورية. كان للحكومة المركزية في صنعاء وجود أكبر في أجزاء أخرى من البلاد، وهي لانتسيطر بشكل كامل على محافظة صعدة (ولا على أجزاء أخرى من البلاد). وتشير بعض التحليلات إلى أن أجزاء من محافظة صعدة لم تخضع أبداً إلى سيطرة الحكومة المركزية، وأن القوى المحلية هي التي تحكمها. وصعدة من بين أفقر المحافظات في اليمن، ولا تحصل إلا على النذر اليسير في مجال الخدمات المدنية؛ فهي واحدة من المحافظات القليلة التي لم تنشئ وزارة المياه فيها مؤسسة محلية للمياه. ومع ذلك، فإن النظام لم يغفل عنها تماماً؛ ففي الآونة الأخيرة تظهر الأرقام الرسمية أن صعدة تحصل على حوالي 12 في المئة من إعانات المياه كلها (في المرتبة الثانية بعد العاصمة صنعاء التي حصلت على 48 في المئة).

تحارب الحكومة أنصار الشيعة الزيديين الذين يريدون إحياء مذهبهم، والذين كانوا يقاتلون في الأصل للاحتجاج على إضعاف الهوية والنفوذ الزيديين. ويتبع معظم اليمنيين المذهب الشافعي السني، ولايشكل أبناء الطائفة الزيدية سوى 35 في المئة إلى 40 في المئة من اليمنيين. ويعيش معظم أتباع هذا المذهب في اليمن. كثيراً ما يُنظر إلى الزيدية على أنها مذهب سني من الشيعة، كما يُنظر إلى الشافعية على أنها مذهب شيعي من السنة.⁽²⁾ والزيدية مجموعة فرعية صغيرة جداً من الطائفة الشيعية العالمية، وهي في الممارسة العملية تشبه إلى حد بعيد الإسلام السني، كما أنها تختلف من الناحية المذهبية عن «الإسلام الشيعي الإثني عشري» الأكثر شيوعاً الذي يمارس في إيران وأماكن أخرى. وهذا يحدو بالكثيرين إلى الشك في دعم طهران للحوثيين.

يعتبر دور الإمام مركزياً في الاعتقاد الزيدي التقليدي. ووفقاً للمذهب الزيدي، على زعيم الطائفة، أي الإمام، أن يكون سيّداً، أو من نسل النبي محمد من خلال ابنته فاطمة. الإمامة الزيدية الشيعية حكمت اليمن حوالي ألف سنة حتى قيام الثورة في العام 1962. وعقب الإطاحة بهذه الملكية، تدهورت مكانة الطائفة الزيدية - خصوصاً مكانة السادة (جمع سيّد) الزيديين - بشكل كبير. وتبدو الطائفة الزيدية في اليمن اليوم منقسمة في شأن الحاجة إلى وجود إمام. والواقع أن عدم وجود إمام في الوقت الحالي هو أحد المظاهر الرئيسة للزيدية المعاصرة في اليمن، ويؤكد حجة الحكومة المركزية بأن الحوثيين يسعون إلى إحياء الإمامة بقيادتهم.

الأسباب الحالية للحرب في صعدة تُشبه بعض الشيء أسباب اندلاع جولة القتال الأولى في العام 2004. يومها، كان الدافع إلى الصراع هو الشعور بالتهميش الطائفي والتخلف الاقتصادي، والاستياء من السياسات الحكومية في شأن التعاون مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. واليوم الحرب مُرتبطة بغضب أوسع نطاقاً وبعدم الرضا عن نظام صالح. وطوال فترة الصراع،

كانت الزعامة الحوثية حذرةً للغاية إزاء تسمية مطالب عديدة محددة. وفي حين يمكن أن يعزى هذا في جزء منه إلى محاولة محسوبة لتلأ تلزمها الحكومة بإعطاء رأي، فإنه يدل أيضاً على افتقار تلك الزعامة إلى الوحدة والرؤية المتناسكة. واليوم، يبدو أن الموقف الحوثي الأساسي يتمثل في معارضة الحكومة المركزية، وأن سبب وجود الحركة هو مقاومة الهجمات العسكرية اليمنية. أدى هذا التحول (وابتعاد الحركة عن المطالب) إلى تعقيد أيّ حلّ للصراع إلى حدّ كبير. وكما لاحظت دائرة الأبحاث في الكونغرس الأميركي في تقرير صدر مؤخراً، فإن الصراع «تحول من إيديولوجي/حركة إحياء ديني إلى تمرد كلاسيكي».⁽³⁾ وكتب أحد المحللين خلال الجولة السادسة والأخيرة من القتال أن ... التمرد يمثل ردّ فعل على حكومة تعاني خللاً وظيفياً، أكثر منه حركة إيديولوجية مركزية. على الرغم من وجود نواة من المقاتلين من ذوي الدوافع الإيديولوجية، إلا أنه لا يبدو أن معظم أفرادها لديهم أيّ هدف وطني أو دولي متسق.... لقد صوّرت الزعامة الحوثية موقفها بوصفه دفاعياً بحتاً ضدّ الأعمال القمعية التي تمارسها الدولة والهجمات التي يشنّها الجيش اليمني.⁽⁴⁾

◀ شحّ المعلومات الموثوقة

طوال فترة الحرب في صعدة، أسهمت عوامل عديدة في صعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن الأوضاع هناك. وقد أدى هذا إلى تعقيد شديد في التحليلات الخارجية للصراع، إذ قيّدت الحكومة اليمنية بشدة نشر التقارير من صعدة، وحاكمت العديد من الصحفيين والمنظمات الإعلامية استناداً إلى مزاعم غامضة حول دعم التمرد. كان القتال والقيود الحكومية يعنيان أن وصول وسائل الإعلام الأجنبية إلى صعدة محدود، لذلك كانت غالبية التقارير تعتمد على مصدرين: وسائل الإعلام الرسمية التابعة للدولة والمتمردين الحوثيين. كان لدى الطرفين حوافز لتقديم تفسيرات محايدة ومشوهة للصراع، وكانت هذه هي القاعدة طيلة فترة التمرد. كذلك، عانت المنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة الدولية من عدم القدرة على الوصول إلى مناطق الصراع، لكنها أعدت في العام الماضي تقارير عدة شاملة للغاية.⁽⁵⁾ وقد أدّى ذلك إلى تحسين الفهم الخارجي للوضع في صعدة، مع أن العديد من الأسئلة لا يزال مطروحاً.

◀ جولات الصراع الست

الجولة الأولى: من حزيران/يونيو 2004 إلى أيلول/سبتمبر 2004

بدأ الصراع المسلح في العام 2004 في أعقاب مظاهرات مناوئة للحكومة من جانب أعضاء من

حركة (الشباب المؤمن) التي نشأت في أوائل التسعينيات كجماعة دعم غير رسمية للتعليم والثقافة الزيديين. تمّ التسامح مع المجموعة، وحتى دعمها، من قبل صالح والحكومة لمواجهة نمو السلفية في اليمن.⁽⁶⁾

في العام 2004، عطلّ المتشدّدون المرتبطون بالجماعة خدمات المسجد في صعدة، وهتفوا بشعارات مناهضة للحكومة والولايات المتحدة وإسرائيل. وسرعان ما امتدّت الاضطرابات إلى صنعاء، حيث انتقد المتظاهرون نظام صالح لتعاونه مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب. من الصعب الحصول على تفاصيل دقيقة، لكن التقارير تشير إلى أنه تم اعتقال نحو 600 متظاهر من الطائفة الزيدية في صنعاء عقب تفجّر الاضطرابات. في حزيران/يونيو، وبعد محاولة غير ناجحة للمصالحة، حاولت الحكومة اعتقال زعيم حركة الشباب المؤمن حسين بدر الدين الحوثي، وهو عضو سابق في البرلمان يمثل حزب الحق، وأتهّمته بإثارة الاضطرابات والسعي إلى إحياء الإمامة الزيدية.

اشتبكت قوات الحكومة مع المتمرّدين الحوثيين طيلة شهر حزيران/يونيو، حيث وردت تقارير عن اندلاع قتال عنيف في منطقتي مران وحيدان. صعدت الحكومة لهجتها ضدّ الحوثيين، بما في ذلك المزاعم بأن الجماعة سعت إلى «التحريض على الطائفية» ونشر «التطرف» و«الانحراف».⁽⁷⁾ استمرّ القتال حتى تموز/يوليو، عندما عرضت الحكومة مكافأة قدرها 10 ملايين ريال يمني (55 ألف دولار أميركي) لإلقاء القبض على الحوثي. خلال شهر تموز/يوليو نشرت السلطات المزيد من القوات في صعدة وبدأت تربط الحوثيين بإيران وحزب الله، وهي التهمة التي سارع الحوثيون إلى رفضها. ردّ الحوثي أنه وحركته مخلصون لليمن لكنهم يعارضون تعاون الحكومة الوثيق مع الولايات المتحدة وتدخل المملكة العربية السعودية في الشؤون الداخلية لليمن. بحلول شهر أيلول/سبتمبر، تم نشر المزيد من القوات الحكومية في صعدة، واستمرّ الصراع بالتصاعد. وقتل حسين الحوثي في أوائل أيلول/سبتمبر، ما أدّى إلى إعلان الحكومة الانتصار في صعدة من جانب واحد وهزيمة المتمرّدين الحوثيين. كانت هذه نهاية ما أطلق عليها الجولة الأولى من القتال، وتذكر الصحافة اليمنية أن أكثر من ألف مدني لقوا حتفهم في هذه الجولة. ومع ذلك، قادت عائلة الحوثي منذ أيلول/سبتمبر 2004 خمس جولات إضافية من القتال.

الجولة الثانية : من آذار/مارس 2005 إلى أيار/مايو 2005

تولّى والد حسين الحوثي، بدر الدين الحوثي، زعامة الحركة بعد وفاة حسين. اتّهمت الحكومة اليمنية بدر الدين الحوثي، العالم الزيدي البارز، وعبد الله الرزامي، العضو السابق في البرلمان عن حزب الحق، باستئناف التمرد. ردّ الرزامي بأن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لا يريد للصراع أن ينتهي. وبعد سلسلة من المناوشات، تصاعد النزاع في أواخر مارس/آذار مع اندلاع قتال عنيف في مجز وسحار وبكيم وضحيان. وأتهّم صالح اثنين من الأحزاب السياسية، الحق واتحاد القوى

الشعبية، بدعم التمرد، كما اتهمهما بممارسة الإرهاب ضد الحكومة والجيش، والقيام بمحاولات لخطف سفراء لدى اليمن. ووفقاً للتقارير، ظهر صالح على شاشة التلفزيون في أيار/مايو ليعلن العفو عن بدر الدين الحوثي، على الرغم من أنه تمت خلال هذه الفترة محاكمة أنصار بارزين آخرين للحوثي وأدينوا بتهمة التجسس والتمرد.⁽⁸⁾ وبحسب تقارير صحافية، رفض بدر الدين عرض العفو. ويقال إن صالح استغل الذكرى السنوية لثورة العام 1962 الجمهورية لإعلان عفو عام عن السجناء الحوثيين، على الرغم من أنه يبدو أن كثيرين ظلوا رهن الاعتقال. وفي أيار/مايو 2005، أعلنت الحكومة مرة أخرى أنها انتصرت من جانب واحد، وأعلنت انتهاء العمليات العسكرية. ومع ذلك، استمر القتال المتقطع.

الجولة الثالثة: من تشرين الثاني/نوفمبر 2005 حتى أوائل العام 2006

بدأت هذه الجولة باندلاع القتال القبلي بين قبيلة همدان الموالية للحكومة بزعامة الشيخ عبد الله العوجري وبين قبائل تدعم المتمردين الحوثيين. وفي أواخر العام 2005 بدأت القوات الحكومية معارك عنيفة في صعدة. وكانت الحكومة أطلقت أيضاً سراح عدد كبير من المعتقلين الحوثيين، على الرغم مما قيل عن تقديم آخرين للمحاكمة. وفي أوائل العام 2006، اتهم المتمرّدون الحوثيون بمحاولة اغتيال مسؤول في وزارة العدل في محافظة ذمار، جنوب صنعاء.⁽⁹⁾ وورد أن بدر الدين الحوثي المتقدّم في السن توفي لأسباب طبيعية في شباط/فبراير 2005، فتولّى اثنان من أبنائه، عبد الملك الحوثي ويحيى الحوثي، قيادة حركة التمرد الذي استمر بقيادة عبد الملك. ويعيش يحيى، العضو السابق في البرلمان عن حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، في المنفى في ألمانيا وقد عمل بوصفه أحد المتحدثين باسم الحركة.

تعرّضت الحكومة إلى ضغوط لوقف القتال قبل بدء التصويت في انتخابات 20 أيلول/سبتمبر 2006 الرئاسية والبلدية. وأصدر صالح عفواً عن نحو 600 سجيناً من بينهم محمد بدر الدين الحوثي، وعيّن محافظاً جديداً لصعدة، وذلك في محاولة لإنهاء القتال. وورد أيضاً أن الرئيس صالح أمر القوات الحكومية بتسليم منزل حسين الحوثي، وبأن تحصل أسرة الحوثي على راتب حكومي.⁽¹⁰⁾ ومع ذلك، فإن هذا الهدوء النسبي لم يكن ليستمر.

الجولة الرابعة: من كانون الثاني/يناير 2007 حتى حزيران/يونيو 2007

تقول الحكومة إن هذه الجولة اندلعت جزئياً بسبب تهديدات الحوثي للجالية اليهودية المحلية في محافظة صعدة. تصاعد القتال بسرعة، وامتد إلى جميع أنحاء صعدة والمحافظة المجاورة. وعادت إلى الظهور ادعاءات الحكومة عن الدعم الإيراني والليبي للحوثيين، واستدعت سفيريها من طهران وطرابلس، فيما نفى القادة الحوثيون هذه الاتهامات بالتدخل الأجنبي. في شباط/فبراير

2007، سعت الحكومة اليمنية إلى تسلّم يحيى الحوثي من ليبيا حيث كان قد لجأ؛ فسافر يحيى إلى ألمانيا وطلب اللجوء السياسي. وخلال هذا الوقت، وفقاً لوكالة رويترز، جرّدت الحكومة اليمنية يحيى الحوثي من حصانته البرلمانية وبدأت حملة تجنيد إلزامي قبلية نشطة لنشر الجنود في صعدة. هذا التطور الهام غير طبيعة الصراع بشكل دائم؛ إذ أضفى استخدام مقاتلي القبائل تعقيدات جديدة على الصراع، فقد أقحم السياسة القبلية في نزاع كان حتى الآن طائفيّاً إلى حدّ كبير. وكان من شأن هذا التحوّل أن يصبح عاملاً دائماً للقتال لاحقاً، على اعتبار أن الحرب في صعدة امتدّت على نحو مدمّر وخطير.

وضعت الوساطة القطرية حداً لهذه الجولة الرابعة. ففي أيار/مايو 2007، زار أمير قطر الشيخ حمد اليمن، والتقى وفد من وزارة الخارجية القطرية الزعامة الحوثية. وبعد ذلك بفترة قصيرة سافر يحيى الحوثي إلى قطر. وعقب هذه الاجتماعات، تم وضع قائمة من المبادئ العامة أدت إلى وقف إطلاق النار في منتصف حزيران/يونيو 2007. خطة السلام القطرية، التي أُطلق عليها اسم اتفاق الدوحة، أُبقيت سريةً في البداية. وتضمّن الاتفاق عدداً كبيراً من العناصر، بما في ذلك عفواً حكومياً، وإعادة إعمار صعدة، والتزام الحوثيين بالتخلي عن أسلحتهم الثقيلة، وإنشاء لجنة لإنجاز تفاصيل التسوية السلمية. تشكّلت تلك اللجنة من ممثلين عن الحكومة اليمنية والحوثيين والحكومة القطرية. وتضمّن الاتفاق اللاحق وقف جميع العمليات العسكرية، وإطلاق سراح جميع السجناء خلال شهر واحد، وإنشاء لجان للتعامل مع مسألتَي التعويضات وإعادة الإعمار. كما دعا زعماء حوثيين كباراً، من بينهم عبد الملك الحوثي وعبد الكريم الحوثي وعبد الله الرزاعي إلى اللجوء إلى منفى دائم في قطر. وكانت هذه خطوات أولى هامة، على الرغم من أن القتال في صعدة استمرّ طوال هذه العملية.

على الرغم من هذا التقدّم، فإن اتفاق الدوحة فشل لأنه لم يحتوِ على أيّ تفاصيل في شأن كيفية إعادة إعمار محافظة صعدة، أو ترتيب عملية نفي كبار القادة الحوثيين، وبسبب استياء السعودية من التدخّل القطري. وشكّت الحكومة اليمنية أيضاً من أن جهود الوساطة القطرية حُدت بالحوثيين إلى الاعتقاد بأنهم على قدم المساواة مع الدولة. انهار الاتفاق، لكن مبادئه لاتزال تشكّل الأساس المرّجح لأيّ تسوية في المستقبل.

الجولة الخامسة: من آذار/مارس 2008 إلى تموز/يوليو 2008

استمرّ القتال بشكل متقطع من صيف العام 2007 حتى آذار/مارس 2008، عندما اندلعت الجولة الخامسة. تدهورت الأوضاع بشكل خطير، وامتدّ القتال إلى ما بعد صعدة حيث بلغ منطقة بني حشيش في الضواحي الشمالية للعاصمة صنعاء. اشتدّت حدّة القتال بشكل مطّرد إلى أن أعلن صالح وقف إطلاق النار من جانب واحد في 17 تموز/يوليو 2008، في الذكرى الثلاثين لحكمه. وقد شارك

الحرس الجمهوري اليمني في القتال، وحاربت الميليشيات القبلية نيابة عن الحكومة. وفقاً لبعض التقارير، فإن قرب القتال من صنعاء أدى إلى إثارة قلق أوساط النخبة في النظام. كما أشارت دائرة الأبحاث في الكونغرس إلى أنه تم تداول إشاعات خلال هذا الوقت أيضاً عن «إحباط محاولة انقلاب وإعادة تنظيم داخل المؤسسة العسكرية».⁽¹¹⁾ وتردد أن صالح سعى إلى وقف إطلاق النار لأسباب عدة: الضغوط الدولية، وحجم الخسائر الإنسانية، والوساطة المحلية، والقلق من اقتراب المتمردين من صنعاء.

في آذار/مارس 2009، بدأت التوترات تتصاعد مجدداً. وطوال فصلي الربيع والصيف، تكررت نشوب الاشتباكات العنيفة، وفي حزيران/يونيو 2009 اختُطف تسعة من عمال الإغاثة الأجانب في محافظة صعدة. وبعد أيام عدة، تم اكتشاف جثث ثلاث ضحايا من النساء جرى إعدامهن، على ما يبدو، بعد وقت قصير من عملية الاختطاف. وقد ميّز مستوى العنف وعدم وجود أي شروط للإفراج عن الأسرى عملية الاختطاف هذه عن عمليات سابقة. فهي بدت أشبه بعمليات الاختطاف التي يقوم بها تنظيم القاعدة مثل تلك التي تحدث في العراق وباكستان. وقال بعض المراقبين إن المتشددون الإسلاميين نظّموا عملية الخطف في صعدة لاستفزاز الحكومة اليمنية كي تستأنف الحرب في صعدة وتحول التركيز بعيداً عن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

الجولة السادسة: من آب/أغسطس 2009 حتى شباط/فبراير 2010

هيأت عمليات الخطف المسرح لأحداث جولة من حرب صعدة، التي تلت قيام المتمردين بإغلاق طرق عدة رئيسية، بما في ذلك الطريق الذي يربط بين صعدة وصنعاء. بدأت الحكومة اليمنية هذه الجولة بإطلاق عملية الأرض المحروقة في آب/أغسطس 2009.

عملية الأرض المحروقة

أكد الرئيس صالح أنه سيتم التعامل مع الحوثيين مرة واحدة وإلى الأبد، وأعلن تصميم النظام على سحق التمرد بـ«قبضة من حديد». وعلى الرغم من وعود سابقة بإلحاق هزيمة سريعة بالحوثيين، فقد تحوّلت هذه الجولة الأخيرة إلى أعمال قتالية ثابتة ومستمرة. وبعد شهر على بدء الهجوم الحكومي، استولى الحوثيون على منطقتي الصفراء وبكيم في صعدة، وامتد القتال إلى منطقة حرف سفيان في محافظة عمران المجاورة. وأعلن وقف إطلاق النار مرات عدة، لكنه لم يصمد في أي من المرات. وفقاً لتقرير ورد في عدد كانون الثاني/يناير 2010 من مجلة «جاينز إنتلجنس ريفيو» (Jane's Intelligence Review)، فإن الحكومة اليمنية نشرت أكثر من 40 ألف جندي لدعم عملية الأرض المحروقة. وهذا يمثل زيادة كبيرة عما حدث في الجولات السابقة. فقد امتد القتال

في الجولات السابقة إلى خارج صعدة، لكن الحرب توسّعت على نحو خطير ومدّمّر خلال عملية الأرض المحروقة عبر مزيج من العصبية القبلية وإطلاق النار بصورة عشوائية. ونشرت الحكومة أيضاً الجيش الشعبي، وهو خلطة من المجنّدين القبليين والمقاتلين غير النظاميين. وهكذا، ظهرت التناحرات القبلية في مسرح العمليات العسكرية، مُفضية إلى عنف وقاتل لاعلاقة لهما بالحرب الفعلية. وتتضمّن التقارير التي تتحدّث عن القتال بين القبائل نزاعات بين قبيلتي شاكر وسفيان من تجمّع قبائل بكيل، وبين قبيلتي بني النجار وخارف وبين قبائل أخرى من تجمع قبائل حاشد، وبين قبيلتي بني النجار وآل فرحان.

تضمّنت الجولات السابقة من القتال عمليات إطلاق نار عشوائية، لكن الجولة السادسة تميّزت على نحو متزايد بعمليات القصف الحكومية بالمدفعية والطيران. وتستهدف مثل هذه التكتيكات على نحو غير متناظر الأشخاص غير المشاركين في القتال، وتزيد من الأضرار الجانبية في صفوف المدنيين، كما تزيد عداة السكان المحليين للحكومة المركزية.

وفقاً لما تقوله مصادر يمنية محلية، فإن قرار الحكومة بشن الحرب من جديد في صعدة يرجع إلى إدراك النظام أن في وسعه، في نهاية المطاف، إلحاق الهزيمة بالتمرّدين الحوثيين. ومن المرجّح أيضاً أن الحكومة المركزية كانت مدفوعةً بالرغبة في إعادة فتح الطرق من صنعاء إلى صعدة التي أغلقها الحوثيون. ومن المحتمل أن تكون الحكومة اليمنية سعت إلى استخدام الحرب في صعدة كنموذج لردع الانفصاليين في الجنوب.

من غير المرجّح تماماً أن تكون صنعاء بدأت العمليات العسكرية من دون التشاور مع الرياض والجهات الإقليمية الفاعلة الأخرى، إذ يُزعم أن المملكة العربية السعودية ساعدت في تمويل القتال الذي دار مؤخراً. ومن المرجّح كذلك أن السعوديين قدموا بعض الغطاء الدولي السياسي للحكومة اليمنية. فعلى مدى أشهر عدة بعد بدء عملية الأرض المحروقة في آب/أغسطس 2009، كان هناك القليل من الانتقادات الدولية للحرب على نحو يبعث على الاستغراب. وعلى العكس من ذلك، أعرب مجلس التعاون الخليجي عن دعمه لليمن (وفيما بعد المملكة العربية السعودية) حيث سعت الحكومة لاحتواء الحوثيين. وقد حشد عدد من الدول العربية السنية الدعم في واشنطن لتشجيع دعم العمل العسكري الذي قامت به الحكومة اليمنية.

◀ وقف إطلاق النار الحالي

تمّ التوصل إلى وقف لإطلاق النار في منتصف شباط/فبراير 2010، ما أدّى إلى وضع حدّ للأعمال العدائية المباشرة في صعدة. وحتى كتابة هذه السطور، بقي وقف إطلاق النار صامداً. إلا

أن الحكومة لم تبدِ أيَّ اهتمامٍ بمعالجة الأسباب الكامنة وراء الحرب، التي مضت عليها ست سنوات، أو التظلمات التي أدامت الصراع. الجولة السادسة من القتال في صعدة كانت أكثر عنفاً من الجولات السابقة، ويمكن تفسير وقف إطلاق النار الحالي جزئياً بسبب الإنهاك الذي يُعانيه كلا الجانبين. واستناداً إلى البحوث الميدانية الأخيرة في اليمن، فمن المحتمل أن يستمرّ الخمود الحالي لأعمال العنف لفترة أطول من الفترات الفاصلة السابقة بسبب الإنهاك المتبادل أساساً. ومع ذلك، ولأنه لم يتمّ القيام بشيءٍ لإيجاد حلٍّ للتظلمات التي تمثل جوهر النزاع، فمن المرجح للغاية أن يُستأنف القتال. وتدّعي بعض المصادر أن الحوثيين خزّنوا أسلحة تكفي لسنتين أخريين من القتال.

طوال فترة الصراع، شكوا الحوثيون من أن تمدّد المعتقدات السلفية السنية، التي تُنشر بصورة جزئية في المدارس، يُضعف الثقافة والهوية الزيديين. ويزعم قادة الحوثيين أن الحكومة المركزية تواطأت في هذه العملية. وقد أشار مسؤولون حكوميون يمنيون كبار إلى استعداد الحكومة للإذعان إلى مطالب معينة للحوثيين، بما في ذلك إنشاء جامعة زيدية في صعدة، وتأسيس حزب سياسي، لكنها تبدو أكثر حذراً في شأن تغيير المناهج الدراسية الوطنية. ويدّعي المسؤولون اليمنيون أنهم لا يستطيعون تغيير المناهج الوطنية من جانب واحد، وأن هذا يتطلب العمل في وزارة التربية والتعليم وغيرها من الهيئات.

إن تنامي الميل إلى التطرّف بين عناصر حركة الحوثيين يزيد من تعقيد الأمور. ووفقاً للتحليلات المحلية، ينظر بعض المتمرّدين إلى نجاتهم من العمليات العسكرية اليمنية والسعودية الأخيرة على أنها انتصار حوثي. ويخشى مراقبون محليون من أن مثل هذه التفسيرات قد تشجّع على شنّ المزيد من الهجمات الحوثية ضدّ الحكومة اليمنية، كما قد تشجّع بعض العناصر المتمرّدة على توسيع العمليات العسكرية بهدف إطاحة نظام الحكم. ويمثّل هذا تدهوراً كبيراً: فالحوثيون لم يتقدّموا في السابق بأيّ مطالبات خارج محافظة صعدة. وهذا التطور المثير للقلق يؤكّد على الحاجة إلى اتخاذ خطوات فورية لنزع فتيل التوترات والحدّ من العنف في صعدة.

◀ صراع بالوكالة؟

ليس ثمة دليل على أن عملية الأرض المحروقة هي صراع بالوكالة بين المملكة العربية السعودية السنية وبين إيران الشيعية. هناك أكثر مما يكفي من التظلمات في اليمن وصعدة لإدامة القتال من دون إقحام الديناميكيات الإقليمية. فقد دعمت المملكة العربية السعودية الحكومة اليمنية في الحرب، لكن التنافس الإقليمي السعودي-الإيراني لا يستنفد زخمه في صعدة. ومع ذلك، فإن العمليات العسكرية السعودية على الحدود اليمنية، وعدم قدرة القوات السعودية على هزيمة الحوثيين، قد يؤدّي إلى أن تضطلع إيران بدور أكثر استفزازاً في صعدة للضغط على المملكة العربية السعودية.

لم تقدّم الحكومة اليمنية أيّ دليل يبيّن مزاعمها بأن طهران تدعم الحوثيين، وفي الواقع، فإن بعض المسؤولين اليمنيين أسروا بأن مثل هذه الادعاءات لا أساس لها. فلم يتم قتل أو أسر أيّ إيراني في صعدة، كما لم يُقدّم قط أيّ دليل على نقل أسلحة إيرانية. كانت الحكومة الإيرانية ووسائل الإعلام الرسمية متعاطفتين مع الحوثيين، ومن المرجح أن يكون بعض الأفراد الإيرانيين قد مولوا التمرد بصورة غير رسمية. ومع ذلك، فإن هذا أبعد ما يكون عن دعم الحكومة الإيرانية الرسمي لحزب الله وحماس والتمرديين العراقيين. قد يكون بعض الممثلين غير البارزين من وزارة الاستخبارات والأمن أو الحرس الثوري تدخلوا في صعدة بطريقة مرتجلة، لكن مثل هذا التدخل ليس رسمياً ولا مستداماً.

التورط السعودي

في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2009، انخرطت المملكة العربية السعودية في الصراع علناً عبر شنّ عمليات عسكرية كبيرة ضدّ الحوثيين. هذا الإجراء أعقب إشاعات متواصلة عن عمليات عسكرية سعودية سرية على الحدود ضدّ المتمرديين الحوثيين. وجاء الهجوم السعودي عقب ورود تقارير عن عمليات توغل حوثية في الأراضي السعودية أسفرت عن مقتل العديد من حرس الحدود السعوديين. في الأيام التي سبقت الهجوم السعودي، سُمح للجيش اليمني بعبور الأراضي السعودية لتطويق مواقع المتمرديين الحوثيين. لعل القيادة الحوثية كانت تعتزم تدويل الصراع من خلال إطلاق النار على حرس الحدود السعودي. كما ربما كان إطلاق النار محاولة لمعاكبة السعوديين على تعاونهم الضمني مع الحكومة اليمنية. ومن جانب آخر، ربما كان التورط السعودي تصعيداً غير مقصود. فالحدود السعودية-اليمنية ليست مُرسّمة بشكل جيد، وربما يكون المقاتلون الحوثيون قد عبروا الحدود عن غير قصد، ما أدّى إلى مواجهة مع حرس الحدود السعودي الحريص على منع دخول المتسللين.

من الواضح أن الردّ العسكري السعودي كان مُبرمجاً، لاجمرد ردّ فعل، إذ تشير السرعة التي تم بها إلى أن القوات السعودية كانت مستعدة للردّ، ولم تكن تحتاج سوى إلى ذريعة - مثل الهجوم الذي وقع على أحد المراكز الحدودية السعودية - لبدء العمل. وقد أعرب المسؤولون السعوديون عن قلقهم إزاء تدهور الأوضاع في اليمن لبعض الوقت قبل عملية التوغل، وقيل إنهم أنشأوا وحدات من القوات الخاصة المتخصّصة في الحروب الجبلية على الحدود الجنوبية.

يعتبر السعوديون اليمن تحدياً أمنياً كبيراً. فقد فرّ عدد كبير من المتشدّدين السعوديين (بمَن فيهم أحد عشر من العائدين من معتقل غوانتانامو⁽¹²⁾) إلى اليمن منذ أن كرّس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وجوده هناك، وهم يشكّلون تهديداً متزايداً للمملكة. وفي آب/أغسطس 2009، عاد أحد هؤلاء السعوديين إلى المملكة وحاول اغتيال مسؤول مكافحة الإرهاب السعودي الأمير محمد بن نايف.

تهديد خطير للاستقرار

لم يُسهِم القتال في صعدة في تعزيز الاستقرار أو الأمن في اليمن. كانت التكاليف الإنسانية والمالية باهظة، ومع ذلك فإن الأوضاع على الأرض تجعل من المستحيل تبين هذه التكاليف بدقة. فمواصلة الحرب إلى النهاية عرقلت فعالية الجيش اليمني، وشغلت الحكومة المركزية لدرجة أنها استبعدت كل قضية أخرى تقريباً، وأدت إلى معاناة إنسانية واسعة، وعجلت بحدوث الأزمة الاقتصادية في البلاد.

وعلى مدار الصراع الذي استمرّ سنوات ست، شاركت كل قطاعات الجيش اليمني تقريباً في القتال في صعدة، بما في ذلك وحدة مكافحة الإرهاب في قوات الأمن المركزي. بعض التحليلات يقول إن الوحدات الوحيدة التي تُنشر في صعدة هي وحدات الدفاع عن النظام ووحدات الحماية الشخصية، وهذه في حدّ ذاتها حقيقة معبرة جداً. كانت الخسارة كبيرة بالنسبة إلى القوات المسلحة اليمنية، حيث وردت تقارير عن عمليات فرار، وهبوط الروح المعنوية، ومزاعم عن عمليات بيع ذخائر وعتاد عائدين للدولة في السوق السوداء. وتمثّل عملية إعادة التجهيز والتجديد المطلوبة في مرحلة ما بعد نشر القوات تكلفةً ليس في وسع الحكومة اليمنية تحمّلها. وقد أدّى هذا الضغط على الجيش إلى بروز تساؤلات حول قدرته على المشاركة في الوقت نفسه في عمليات أخرى مثل مكافحة التطرّف الإسلامي، ومكافحة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وبسط سيطرة الدولة في جميع أنحاء البلاد.

أدّى فشل الحكومة في إخماد التمرد بشكل حاسم إلى تعزيز المخاوف من أن الأطراف المنافسة المحلية الأخرى قد تشجّع وتنتظر إلى النظام بوصفه ضعيفاً. قد يشنّ المتشدّدون الإسلاميون أو غيرهم من الجماعات الساخطة هجمات على جبهات أخرى في الوقت الذي تكون فيه الحكومة مشغولةً في صعدة. وكلما استمرّت الحرب في صعدة، كلما ظهرت الحكومة المركزية ضعيفة. ومع ذلك، جادل بعض المسؤولين اليمنيين في أن وقف الأعمال العسكرية سيُظهر ضعف الدولة وافتقارها إلى الحزم.

كانت الخسارة الإنسانية كبيرةً. فقد أدّت الحرب إلى نزوح 250 ألف شخص داخلياً في صعدة، وعمران، وحجة، وصنعاء، معظمهم خلال الجولة الأخيرة من القتال. وشكّت منظمات الإغاثة من عدم وجود منافذ وصعوبة إيصال الإمدادات إلى المتضرّرين.

أما أكبر نتيجة للحرب في صعدة فكانت تدميرها للاقتصاد اليمني، إذ استنفدت الكثير من الموارد، وعجلت بالأزمة المالية في البلاد بشكل كبير. فكل التحديات الأخرى التي تواجه البلد مرتبطة بالاقتصاد. وأشارت تقييمات سابقة إلى أن الأزمة الاقتصادية في اليمن كانت ستحدث بعد سنوات عدة مستقبلاً، لكن المجهود الحربي المكلف عجل الجدول الزمني. فصنعاء كانت تنفق مالياً لاتملكه لتمويل الحرب، وكل ريال ينفق على المجهود الحربي هو ريال لا ينفق على تقديم الخدمات

الإنسانية، أو ضمان الأمن الغذائي، أو مكافحة القاعدة في جزيرة العرب. وحسب بعض التقديرات، أنفقت الحكومة المركزية أكثر من مليار دولار من احتياطي العملة الصعبة خلال الجولة السادسة من القتال، وهذا الرقم لا يشمل الدعم المُقدّم من السعوديين وبلدان أخرى. وتتراوح تقديرات العجز في الميزانية لهذا العام بين 9 و23 في المئة، وليس واضحاً كيف يمكن للحكومة اليمنية مواجهة هذا النقص من دون مساعدة أجنبية. وعلى الرغم من توفّر عائدات الغاز الطبيعي ورسوم الامتياز الجديدة، تستمرّ صادرات النفط في الانخفاض ويتراجع دخل الدولة. كما يتم إنفاق ما يقرب من 80 في المئة من الميزانية اليمنية على الأجور، ومعاشات التقاعد، وإعانات الديزل، وهي مجالات لا يمكن إجراء أيّ تخفيضات عليها. وبما أن الوضع الاقتصادي يتدهور، فإن كل مشكلة أخرى تزداد سوءاً، وتتناقص قدرة صنعاء على إدارة الأزمات المتزامنة.

لم تحظ الحرب في صعدة باهتمام دولي كبير، على الرغم من الخسائر الإنسانية الكبيرة. فالمخاوف الأميركية والغربية في ما يتعلق باليمن تركّز فقط على تنظيم القاعدة والإرهاب الدولي. والحوثيون لا يهدّدون المصالح الغربية، لذلك لم يهتم المجتمع الدولي كثيراً بالوضع المتدهور في صعدة. ومع ذلك، كانت الحرب في صعدة، بالنسبة إلى الحكومة اليمنية، مُهلكةً تماماً. إن النظام والجمهورية يواجهان تهديداً وجودياً من التمرّد الحوثي والحركة الانفصالية في الجنوب. وكلا الصراعين يظهران اهتراء الدولة اليمنية. وأدى موقف الحكومة المتشدّد في صعدة إلى مفاخرة التظلمات المحلية والتعجيل بالأزمة الاقتصادية في اليمن. فلا الحكومة اليمنية ولا الحوثيون يمكنهم نزع فتيل الصراع في هذه المرحلة، وليس ثمة إرادة سياسية لإنهاء الحرب التي سيتطلب إنهاؤها تدخلاً خارجياً، لكن ليست هناك جهات خارجية ميّالة إلى العمل في هذا الاتجاه. ونظراً إلى مستوى التوتر، فمن المحتمل أن يندلع المزيد من القتال.

ملاحظات

- 1- «اليمن: نزع فتيل قنبلة صعدة الموقوتة»، تقرير الشرق الأوسط رقم 6 (بروكسل: «إنترناشونال كرايسز غروب»، 2009).
- «Yemen: Defusing the Saada Time Bomb», Middle East Report no. 6 (Brussels: International Crisis Group, 2009).
- 2- أنظر ملاحظات غريغ جونسن في اللقاء الذي نظّمته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، «القاعدة في اليمن»، 7 تموز/يوليو 2009.
- See Greg Johnsen remarks at the Carnegie Endowment for International Peace event. «Al-Qaeda in Yemen», July 7, 2009. <http://www.carnegieendowment.org/events/?fa=eventDetail&id=1372>;
- «إنترناشونال كرايسز غروب»، «اليمن: نزع فتيل قنبلة صعدة الموقوتة»، 27 أيار/مايو 2009.
- International Crisis Group. «Yemen: Defusing the Saada Time Bomb», May 27, 2009. http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?action=login&ref_id=6113;
- لوران بونفوا، «أشكال التيار الإسلامي المتعددة في اليمن: منطق الإدماج تحت الضغط»، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، المجلد 13، الرقم 1، آذار/مارس 2009.
- Laurent Bonnefoy. «Varieties of Islamism in Yemen: The Logic of Integration Under Pressure», Middle East Review of International Affairs, vol. 13, no. 1, March 2009.
- 3 - جيريمي م. شارب، «اليمن: الخلفية والعلاقات الأميركية»، تقرير خدمة أبحاث الكونغرس المقدم إلى الكونغرس، خدمة أبحاث الكونغرس، 13 كانون الثاني/يناير 2010.
- Jeremy M. Sharp. «Yemen: Background and U.S. Relations», CRS Report for Congress, Washington, D.C.: Congressional Research Service, January 13, 2010.
- 4 - جوست هيلترمان، «اضطراب على الحدود: حرب السعودية داخل اليمن»، مجلة العلاقات الخارجية، 16 كانون الأول/ديسمبر 2009.
- Joost Hilterman. «Disorder on the Border: Saudi Arabia's War Inside Yemen», Foreign Affairs, December 16, 2009.
- 5 - أنظر «إنترناشونال كرايسز غروب»، «اليمن: نزع فتيل قنبلة صعدة الموقوتة»، ج. إ. بيترسون، «النزاع الحوثي في اليمن». مذكرة إعلامية عن شبه الجزيرة العربية، الرقم APBN-006، منشورة على الموقع التالي: <http://www.jepeterson.net>، آب/أغسطس 2008.
- See ICG «Yemen: Defusing the Saada Time Bomb», J.E. Peterson, «The al-Huthi Conflict in Yemen», Arabian Peninsula Background Note, no. APBN-006, published on <http://www.jepeterson.net>, August 2008;
- مايكل هورتون، «أزمة الحدود: السعودية تتدخل في اليمن»، «جاينز إنتلجنس ريفيو»، كانون الثاني/يناير 2010.
- Michael Horton. «Borderline Crisis: Saudi Arabia Intervenes in Yemen», Jane's Intelligence Review, January 2010;
- جاك فريمان، «التمرد الحوثي في شمال اليمن: تحليل لحركة الشباب المؤمن»، دراسات حول النزاعات والإرهاب المجلد 32، رقم 11، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
- Jack Freeman. «The al-Houthi Insurgency in the North of Yemen: An Analysis of the Shabab

al Moumineen, Studies in Conflict & Terrorism vol. 32, no. 11, November 11, 2009.

6- مايكل هورتون، «أزمة الحدود: السعودية تتدخل في اليمن»، «جاينز إنتلجنس ريفيو»، كانون الثاني/يناير 2010.

Michael Horton, «Borderline Crisis: Saudi Arabia Intervenes in Yemen», Jane's Intelligence Review, January 2010, p. 13.

7- ج. إ. بيترسون، «النزاع الحوثي في اليمن». مذكرة إعلامية عن شبه الجزيرة العربية، الرقم APBN-006، منشورة على الموقع التالي: <http://www.jepeterson.net>. آب/أغسطس 2008.

J. E. Peterson, «The al-Huthi Conflict in Yemen», Arabian Peninsula Background Note, no. APBN-006. Published on <http://www.jepeterson.net>. August 2008, p. 5.

8- بيترسون، «النزاع الحوثي في اليمن».

Peterson, «The al-Huthi Conflict in Yemen», p. 8.

9- المصدر السابق.

10- بيترسون، «النزاع الحوثي في اليمن».

Peterson, «The al-Huthi Conflict in Yemen», p. 9.

11- جيريمي م. شارب، «اليمن: الخلفية والعلاقات الأميركية»، تقرير خدمة أبحاث الكونغرس المقدم إلى الكونغرس، واشنطن، خدمة أبحاث الكونغرس، 13 كانون الثاني/يناير 2010.

Jeremy M. Sharp, «Yemen: Background and U.S. Relations», CRS Report for Congress, Washington, D.C.: Congressional Research Service, January 13, 2010, p. 18.

12- يُعتَقَد بأن ثمانية من السعوديين الأحد عشر العائدين من غوانتانامو، والذين يُقدَّر بأنهم محتبئين في اليمن، لا يزالون طليقين.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. يتناول المركز التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتوفّر هذه المقاربة المتميزة في البلدان كافة لواضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحليلات وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة مايعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهدته مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية الفائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي مركز كارنيغي للشرق الأوسط

2010

- الحرب في صعدة من تمرّد محليّ إلى تحدّ وطني، كريستوفر بوتشيك
- نبذ العنف وتبنّى الاعتدال: نهج المراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، عمرو حمزاوي وسارة غريوسكي
- جماعة الإخوان المسلمين المصرية: مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مغلقة، عمرو حمزاوي وناثان ج. براون
- التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن، ستيفن داي
- ماذا سيحدث بعد في اليمن؟ تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة، سارة فيليبس.

2009

- إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيرة، مارينا أوتاوي.
- بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمّع اليمني للإصلاح، عمرو حمزاوي.
- «ترميم النوافذ المتكسرة»: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن، يزيد صايغ.
- اليمن: كيف يمكن تجنّب الانهيار المطرد؟ كريستوفر بوتشيك.
- إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب وما بعده، سفين بيرنت وبسمة قضماني.
- الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية، موريل أسبورغ.
- الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2002 - 2008: تحديات قديمة وديناميات متغيرة، إبراهيم سيف.

2008

- الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، بول سالم.
- في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، أميمة عبد اللطيف.
- السلفية وسياسة التطرف في جزائر ما بعد الصراع، أمل بوبكير.
- حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، عمرو حمزاوي.

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :

www.CarnegieEndowment.org/pubs

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى ١٢١٠ ٢٠٢٦، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: ٩٦١١٩٩١٤٩١
فاكس: ٩٦١١٩٩١٥٩١
ص. ب: ١١-١٠٦١ رياض الصلح - لبنان
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

١٧٧ جادة ماساتشوستس
واشنطن دي. سي ٢٠٠٣٦٢١٠٣
تلفون: ٢٠٢٤٨٣٧٦٠٠
فاكس: ٢٠٢٤٨٣١٨٤٠
www.CarnegieEndowment.org
info@CarnegieEndowment.org

مركز كارنيغي موسكو

١٢٥٠٠٩ موسكو
تفرسكايا ٢/١٦
تلفون: ٤٩٥٩٣٥٨٩٠٦
فاكس: ٤٩٥٩٣٥٨٩٠٦
www.carnegie.ru
info@carnegie.ru

كارنيغي بيجينغ الصين

أر أم ٦١٠٢١ سو يون
فندق فرند شيب
١ زهونغ غوانكون نانداجي
بيجينغ ١٠٠٨٧٣
تشاينا ريفورم فوروم
تلفون: ٨٦١٠٦٨٤٩٥٩٩
فاكس: ٨٦١٠٦٨٤٥٢٤٥٥

كارنيغي أوروبا

مكتب بروكسيل
جادة أوديرغم ٢
١٠٤٠ بروكسيل بلجيكا
تلفون: ٣٢٢٧٣٥٥٦٥٠

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل